



## The Baghdad School: Between Denial and Recognition

Dr. Amina Mohammad Mahmoud\*

[Amnadiyah921@gmail.com](mailto:Amnadiyah921@gmail.com)

### Abstract:

This study explores the contributions of Baghdad grammarians to grammatical studies in the context of the Basran and Kufan schools' influence in Baghdad. Three distinct groups of scholars emerged: one aligned with Basran grammar, another with Kufan, and a third that blended both, forming new theories and a unique grammatical tradition. The existence of this so-called "Baghdad School of Grammar" has been a subject of debate among researchers—some deny its existence, while others acknowledge and affirm it. The researcher reviews contemporary perspectives on this issue, structuring the discussion into an introduction, a preface that clarifies the concept of a "grammatical school," and three main sections. The first section details how grammatical knowledge was transmitted to Baghdad. The second examines modern scholars' opinions on the grammatical studies conducted there. The third analyzes the methodologies and contributions of Baghdad grammarians. The study concludes that the term "grammatical doctrine" was favored by earlier scholars, while "grammatical school" is a more modern term, with both expressions being largely interchangeable, though "school" is more widely used today. Furthermore, the study highlights the significant impact of Baghdad grammarians' extensive writings on syntax and morphology, which have enriched grammatical and morphological scholarship.

**Keywords:** Grammatical School, Morphology, Syntax, Grammatical Doctrine.

\* Assistant Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic Language, College of Arts and Humanities, University of Hail, Kingdom of Saudi Arabia.

**Cite this article as:** Mahmoud, Amina Mohammad. (2024). The Baghdad School: Between Denial and Recognition, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, 6(4): 557 -577.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.



## المدرسة البغدادية بين النفي والإثبات

د. أمانة محمد محمود\*

[Amnadiyah921@gmail.com](mailto:Amnadiyah921@gmail.com)

### الملخص:

تناولت هذه الدراسة منهج نحاة بغداد في الدراسات النحوية بعد نشر المدرستين البصرية والكوفية لمذهبيهما في بغداد، وتبع ذلك ظهور ثلاث فئات من العلماء في بغداد: فئة مالت إلى النحو البصري، وفئة مالت إلى النحو الكوفي، وفئة ثالثة خلطت بين المذهبين وابتكرت آراء نحوية جديدة وشكلت مذهباً أو مدرسة مستقلة في النحو العربي، لكنّ الباحثين اختلفوا في وجود مدرسة نحوية في بغداد فمنهم من أنكر ذلك، ومنهم من أثبت وجود مدرسة نحوية في بغداد سميت بالمدرسة البغدادية، وقد جمعت الباحثة آراء الباحثين المعاصرين في الدراسات النحوية في بغداد، وقسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد عن مصطلح المدرسة النحوية، وثلاثة مباحث، المبحث الأول: تناولت فيه انتقال النحو لبغداد، وعرضت في المبحث الثاني آراء الباحثين المعاصرين في الدراسات النحوية في بغداد، وتعرضت في المبحث الثالث لمنهج نحاة بغداد ومساهماتهم، وتوصلت إلى أن المذهب النحوي هو تسمية المتقدمين، والمدرسة النحوية هي تسمية المعاصرين، كما توصل إلى أن المذهب والمدرسة بمعنى واحد، ولا توجد حواجز كبيرة بين المصطلحين إلا أن الغالب في عصرنا الحاضر استعمال مصطلح المدرسة. وقد صنّف النحويون البغداديون العديد من المصنفات في علم النحو وأصوله، وكذلك في علم الصرف؛ وهذه المصنفات المتنوعة أضافت للدرس النحوي والصرفي.

الكلمات المفتاحية: المدرسة النحوية، الصرف، علم النحو، المذهب النحوي.

\* أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية - كلية الآداب والفنون بجامعة حائل بالمملكة العربية السعودية.

للاقتباس: محمود، أمانة محمد. (2024). المدرسة البغدادية بين النفي والإثبات، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، 6(4): 577-557.

© نُشر هذا البحث وفقاً لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو إضافته إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أجريت عليه.



## مقدمة:

يأتي هذا البحث استكمالاً لما بدأته في دراسة أسباب وضع النحو العربي وأسباب الاختلاف ومظاهره ونتائجه بين المدرستين النحويتين البصرية والكوفية. واستكمال النقص الذي لمستته في الدراسات البحثية عن الدرس النحوي في بغداد ومنهج النحاة فيه، وإضافاتهم النحوية. كما أن هذا البحث سيسهم في تحديد المنهج الذي اتبعه النحويون البغداديون في الدرس النحوي. وتتوقع الباحثة أن يستفاد منه في معرفة المواصفات والشروط التي حددها النحاة المعاصرون في الدراسة النحوية ليصح إطلاق مصطلح مدرسة نحوية عليها.

وسيجيب البحث عن تساؤلات هي:

هل هناك فرق بين مصطلحي المذهب النحوي والمدرسة النحوية؟

هل يوجد مذهب بغدادية، أو مدرسة بغدادية؟

ما هي آراء الباحثين المعاصرين في ذلك؟

ما هي المواصفات والشروط التي يجب أن تتوافر في الدراسة النحوية في مكان ما ليصح إطلاق اسم

المذهب أو المدرسة عليها؟

ويهدف البحث إلى تحديد معنى المدرسة النحوية. وعرض آراء الباحثين المعاصرين في الدراسات النحوية في بغداد. والكشف عن المواصفات والشروط التي يجب أن تتوافر في الدراسة النحوية ليصح تسميتها بالمدرسة.

وبيان منهج نحاة بغداد في دراسة النحو.

وتم تقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد: وتطرق لمصطلح المدرسة النحوية.

المبحث الأول: انتقال النحو لبغداد.

المبحث الثاني: آراء المعاصرين في الدراسات النحوية في بغداد

المبحث الثالث: منهج نحاة بغداد ومساهماتهم.

خاتمة البحث: وتشتمل على النتائج والتوصيات.

تمهيد: مصطلح المدرسة النحوية

ناقشت خديجة الحديثي الفرق بين مصطلحي المدارس النحوية والمذاهب النحوية في أول كتابها

المدارس النحوية بقولها: " يواجه الباحث في النحو العربي عبارات مثل "المدارس النحوية" أو "المذاهب

النحوية" أو "مدرسة البصرة" و "مدرسة الكوفة" أو "مدرسة بغداد" أو "مدرسة مصر النحوية" أو "مدرسة

الأندلس النحوية" أو "المذهب البصري" أو "المذهب الكوفي" وما إلى ذلك من تسميات". (الحديثي، 2001م، ص 7).

ويلاحظ أن مصطلح المدرسة النحوية مصطلح استعمل حديثاً، وكان المستخدم أولاً عند المتقدمين مصطلح المذهب فكانوا يقولون: "مذهب البصريين" و"مذهب الكوفيين" وما شابه ذلك، وأول من ابتكر مصطلح المدرسة النحوية تقريباً هو مهدي المخزومي -من المعاصرين- في كتابه الذي سَمَّاه بـ(مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) وتبعه عبد الرحمن السيد في كتابه الذي سَمَّاه بـ(مدرسة البصرة النحوية)، واستعمله شوقي ضيف في كتابه المسمى بـ(المدارس النحوية)، وخديجة الحديثي أيضاً استخدمت مصطلح المدارس في عنوان كتابها (المدارس النحوية).

واستخدم كذلك الدكتور أحمد مختار عمر مصطلح (المدرسة النحوية) في كتابه (البحث اللغوي عند العرب) بدلاً عن مصطلح (المذهب النحوي) وعزفها بقوله: "هذا المصطلح يعني وجود جماعة من النحاة، يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو. ولا بد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة ويحدد المنهج، والتابعون أو المريدون الذين يقتفون خطاه، ويتبنون منهجه، ويعملون على تطويره والدفاع عنه. فاستمرار النظرية -أو المنهج- ودوامها عبر السنين شرط أساسي لتكون المدرسة التي لا يمكن أن تستحق هذا الاسم، أو يعترف بوجودها بمجرد مولد النظرية أو خلقها، حتى تعيش ويكتب لها البقاء لبعض الوقت بين المريدين" (عمر، 1988، ص 128).

ونجد المخزومي يعرّف المدرسة بعد وصفه للكسائي بقوله: "إن الكسائي بمنهجه وأساليبه دراسته، مدرسة لها خصائصها ومميزاتها، فليست المدرسة إلا أستاذاً مؤثراً، وتلاميذ متأثرين، وقد اجتمعوا على تحقيق غرض موحد، ونهجوا للوصول إليه منهجاً جديداً" (المخزومي، 1958م ص 106).

وعرّفت الدكتورة خديجة الحديثي المدرسة النحوية بقولها: "ظلت كلمة (مدرسة) تعني مجموعة النحاة الذين كَوَّنوا درساً نحويّاً في بيئة معينة، سواء أضمهم منهج موحد خاص بهم له أسسه وأصوله وقواعده المعروفة المستقلة، أم كان مبنياً على منهج من سبقهم، إلا أنهم استقرّوا في بيئة أخرى وتأثروا بظروف البيئة الجديدة بعض التأثير". (الحديثي، 2001م، ص 13).

وهذا التعريف يتفق مع قول أحمد مختار عمر بأن المعيار الجغرافي كان الأساس الوحيد لتقسيم الدراسات النحوية إلى مدارس، وهذا يوضح لماذا حملت كل مدرسة اسم منطقة معينة. ولكنه رفض اتخاذ المعيار الجغرافي أساساً لتقسيم العلوم إلى مدارس فكرية مختلفة.

فهو يرى أن وجود جماعة من الدارسين في مكان واحد لا يكفي مطلقاً لتشكيل مدرسة، أو لأحقية ربطهم جميعاً برباط واحد، إلا إذا وجد الخيط الذي يصل بينهم، والخطة أو النظرية التي يشتركون في



تطبيقها. وعلى هذا يكون المرشح لأحقيتهم اسم مدرسة ليس وجودهم في مكان واحد وإنما اشتراكهم في خط فكري معين. (عمر، 1988، ص 128، 129).

ويتضح للباحثة من رأي أحمد مختار عمر أن تسمية المدرسة باسم المكان لا يعني بالضرورة أن يكون جميع أفراد المدرسة المعينة من مكان واحد، فالمعيار الصحيح هو الاشتراك في خط فكري معين وإن كانوا من أماكن متفرقة، فقد وجدنا كوفيين انضموا للمدرسة البصرية، أو وافقوهم في بعض الأمور، وكذلك العكس.

ونجد أغلب الباحثين المعاصرين متفقين على إطلاق مصطلح المدارس النحوية على الدراسات النحوية السابقة في المدن المعروفة وهي خمس مدارس نحوية أثرت في الدرس النحوي في رأي الباحثين وهذه المدارس هي: المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية والمدرسة البغدادية والمدرسة الأندلسية والمدرسة المصرية، لكن نجد بالمقابل من لا يوافق في هذه التسمية.

ومن هؤلاء علي أبو المكارم الذي سَمّى المدارسَ النحويةَ باسم التجمعات المدنية، فهو لا يعترف بوجود مدارس في النحو العربي، وإنما هي تجمعات مدنية جغرافية. فهو يقول: انتشار هذه الأخطاء بين التجمعات النحوية الجغرافية المختلفة، بالإضافة إلى انتشار الأساليب المتبعة منهجياً بينها، يكشف عن فساد تلك الفكرة التي شغلت كثيراً من الدارسين في النحو العربي، قدامى ومحدثين، وهي وجود مدارس نحوية تتميز كل منها بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي، ويؤكد هذا أن "المنهج الذي سارت فيه الدراسة النحوية واحد في مدنه المختلفة تحكمه قواعد عامة لم يخرج عليها، وإن تفاوت تأثير بعضها، وإذن ليس ثمة مدارس -بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج مميز لكل منها- في النحو، وإنما هناك تجمعات مدنية. وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة وتطبق أصولاً واحدة، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات فإنه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج واتفاق الأصول" (أبو المكارم، 2005، ص 267-268).

لقد بيّنت الباحثة أن المذهب هو تسمية المتقدمين، والمدرسة هي تسمية المعاصرين لكن نجد بعض الباحثين المعاصرين يرى أن تسمية المدارس غير مناسبة ومن هؤلاء إبراهيم السامرائي الذي قال:

"لم يطلق القدماء على [مسائل الخلاف] في النحو القديم كلمة [مدرسة]، فلم يؤثر عنهم مصطلح [المدرسة البصرية] ولا مصطلح [المدرسة الكوفية] ولا [مدرسة بغداد] ولكننا كنا نقرأ من قولهم: مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ومذهب البغداديين، وربما ورد في قولهم: مذهب الأخفش ومذهب الفراء ومذهب سيبويه وغير ذلك غير أن المعاصرين استحسنا لفظ [المدرسة] فاستعاروها في مادة الخلاف النحوي". (السامرائي، 1987، ص 12).



ويرى إبراهيم السامرائي أن مصطلح المذهب أبعد ما يكون عن [المدرسة]: لأنّ المذهب هو الطريقة، وهي وردت في الكلام على الخلاف النحوي فقالوا: مذهب البصريين كما قالوا مذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين، ومذهب غيرهم، وقد تكون كلمة مذهب قد أطلقت على الطريقة التي سار عليها أحد النحاة كما قالوا -مثلاً-: ومذهب سيويه أو كقولهم: ومذهب الأخفش والفراء.

ودليل إبراهيم السامرائي في هذا الرأي قوله: أنك حين تنظر في التراث النحوي وهو مادة البحث، لا تجد أن جمهرة النحاة بصريين وكوفيين وغيرهم قد اختلفوا في أصول هذا العلم، ولم ينطلق هؤلاء من أفكار متعارضة، ولكنهم قد اختلفوا في مسائل فرعية تتصل بالتعليل والتأويل، فكان لهؤلاء طريقة أو مذهب ولأولئك طريقة أو مذهب آخر، وقد يكون الاختلاف بين بصري وبصري كما كان بين كوفي وكوفي آخر، ولا تعدم أن تجد بصرياً قد وافق الكوفيين وكذلك العكس. (السامرائي، 1987، ص 12، 13).

وناقشت خديجة الحديثي هذا الموضوع، ورأت أن المصطلح الذي ابتدره مواطنها مهدي المخزومي، وثناه عبد الرحمن السيد، واستعمله شوقي ضيف، وغيره - كما مرّ - مصطلح لم يتعلمه السابقون، وأن المذهب كان هو المستخدم، لكن لا توجد حواجز كبيرة بين المصطلحين. (الحديثي، 2001م، ص 23).

واستناداً إلى النتيجة التي خرجت بها خديجة الحديثي بعد مناقشتها لهذا الموضوع ترى الباحثة أن التسميتين صحيحتان وبمدلول واحد تقريباً لكن الغالب في عصرنا الحاضر استعمال مصطلح مدرسة.

#### المبحث الأول: انتقال النحو لبغداد

أنشئ علم النحو على يد أبي الأسود الدؤلي بتوجيه وإرشاد من علي رضي الله عنه، وقد مرّ هذا العلم بمراحل إلى أن تكامل في عهد الخليل بن أحمد وسيويه، وبدأ ينتشر هذا العلم من البصرة إلى البلدان العربية الأخرى وعن هذا يقول عبد الهادي الفضلي: "وأولى تلكم الحواضر التي وصل إليها الفكر النحوي مكة المكرمة، وكان ذلك في زمن النحو المبكر أي في القرن الأول الهجري، ودخل النحو إلى مكة على يد ابن عباس، وفي الفترة نفسها -أي في القرن الأول الهجري- امتد النحو إلى المدينة المنورة، فكانت ثاني مركز نحوي يدخله النحو بعد مكة. وتم دخول النحو إلى المدينة على يد عبد الرحمن بن هرمز. وبعد أن اكتمل النحو علمًا له قواعده وأصوله ومنهج بحثه امتد النحو من البصرة إلى الكوفة". (الفضلي، 1986م، ص 38-45).

فنشط أعلام الكوفيين الأوائل في دراسة النحو البصري متلمذين للنحويين البصريين، ثم درسوا كتاب سيويه وخرجوا منه بنتائج لكنهم أعادوا دراسة النحو وفق منهج معين اتبعوه، فكوّنوا آراءهم النحوية، وجمعوها في مصنفااتهم، واستطاع الباحثون تمييز اختلاف في أصول الاحتجاج والاستنباط عند أعلام نحاة الكوفة الكسائي والفراء وثعلب، وفي ذكر العوامل والمعمولات، وفي أصل بعض الأدوات النحوية، وفي اسمية بعضها وحرفيته وغير ذلك، كما تميّز المصطلح النحوي في كتاب [معاني القرآن] للفراء عن



المصطلح النحوي في كتاب سيبويه ، وظهر نسق تعليل في المناظرات التي جرت بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين، فاجتمع من ذلك ترجيح وجود جهة علمية مقابلة للبصرة لها نهجها المخالف لكنه في الفروع غالبًا، ومن هنا ظهر مفهوم المدرسة الكوفية المقابل للمدرسة البصرية، تبع ذلك تنافس المدرستين في نشر نحويهما أو مذهبيهما في البلدان العربية، فكانت أولاهما بغداد التي تسابق فيها أعلام المدرستين لنشر نحويهما عن طريق الحلقات العلمية.

يقول عبد الهادي الفضلي في كتابه (مراكز الدراسات النحوية): " كان للحظوة التي نالها الكسائي الكوفي لدى الخلفاء العباسيين العامل القوي في التفاف العلماء والطلاب حوله وتزاحم الركب بين يديه حتى ثنيت له الوسادة لنشر النحو الكوفي ببغداد. وكان هذا أيضا مما أثار حفيظة نحاة البصرة، ودعا الأخفش الناحي البصري، تلميذ سيبويه، وناشر كتابه، أن يشد الرحال إلى بغداد ويلقي عصا الترحال فيها ويقوم بدور نشر النحو البصري منافسًا للنحو الكوفي. وكان بهذا أن تكامل النحوان الكوفي والبصري معًا في إشاعة حلقات الدرس النحوي ببغداد" (الفضلي، 1986م، ص 47-48).

وكان في بغداد بعد الكسائي والأخفش، أبو العباس المبرد البصري، ومنافسه أبو العباس ثعلب الكوفي. (المرجع السابق/ ص 48).

#### المبحث الثاني: آراء المعاصرين في الدراسات النحوية في بغداد

قبل عرض آراء المعاصرين نجد ابن النديم -من المتقدمين- يذكر في الفهرست في الفن الثالث من المقالة الثانية أسماء جماعة وأخبارهم من علماء النحويين ممن خلط المذهبيين في مقدمتهم ابن قتيبة (ابن النديم، 1921، ص 77).

ويقصد ابن النديم بقوله هذا النحويين البغداديين، وبالرجوع إلى آراء الباحثين المعاصرين وجدت الباحثة انقسام المعاصرين إلى فئتين: فئة اعترفت بوجود مدرسة نحوية في بغداد وذكرت لذلك أدلة وشواهد، وفئة عارضت وجود مذهب نحوي في بغداد أو مدرسة نحوية بغدادية.

وتبدأ الباحثة بعرض آراء المعاصرين المعترفين بوجود مدرسة نحوية أو مذهب نحوي في بغداد، وأولهم الطنطاوي الذي اعترف بظهور مذهب بغدادية أو مدرسة بغدادية بعد تلاقي النحويين الكوفي والبصري في بغداد. فهو يقول: "بعد تلاقي الفريقين في بغداد اختلفت فيها اتجاهات العلماء إلى ثلاثة أنحاء، وقد تمايزت طوائفهم الثلاث تبعًا لاختلاف نزعاتهم، وكانت الطائفة الخالطة بين النزعتين البصرية والكوفية تزاول المذهبيين، وتنظر فيهما نظرة غير مشوبة بالعصبية، فهي لا بد واجدة رجحان هذا المذهب في مسائل وذلك المذهب في مسائل أخرى، وكان عمل هذه الطائفة منبهاً لبعض معاصريهم إلى استقراء ما صح من

القوانين النحوية بدون التحيز إلى فريق دون آخر؛ فجر ذلك إلى الخلط بين المذهبيين لاستخلاص مذهب منهما مرضي عنه عندهم.

ولقد اتسعت هذه الحركة ونمت فعالجها الكثيرون، حتى احتل مكاناً بين المذهبيين مذهب آخر جديد مؤلف من المذهبيين بفروق قليلة، اشتهر ذلك المذهب بالبغدادي". (الطنطاوي، ص 184).

ووافق في ذلك عبد الحميد حسن في كتابه (القواعد النحوية) بقوله: " أتيح للبغداديين أن ينظروا في المذهبيين البصري والكوفي، ويوازنوا بين آراء الفريقين، فأنشأوا لهم مذهباً كان أساسه المستحسن من المذهبيين، وأضافوا إلى ذلك ما عنّ لهم من آراء خاصة، وكانوا في أول الأمر أكثر ميلاً إلى موافقة الكوفيين، لمكانة نحاة الكوفة عند الخلفاء، ولكنهم اتبعوا المذهب البصري في كثير من المسائل ". (حسن، 1952، ص 105).

واعترف كذلك سعيد الأفغاني بظهور مذهب نحوي في بغداد بعد عرضه لمقدمة عن بغداد بقوله: "كانت بغداد حاضرة الخلافة العباسية هي السوق التي كان يروج فيها العلم والآداب، فكان يرتحل إليها العلماء من الأقطار كافة، كل يحمل إليها طابع بلده الخاص، أو بتعبير آخر مدرسة بلده في الفن المختص به، فالتقت لكل علم وفن ألوان وطوايع مختلفات، احتكت وتمازجت وكان منها ألوان جديدة مطبوعة بالسمة البغدادية العامة. وذلك ما كان في النحو، فقد نشر الكوفيون فيها نحوهم، وقصدها نحاة بصريون أيضاً، ونشأت طبقة جديدة في بغداد اختارت من المذهبيين، وكونت ما عُرف بالمذهب البغدادي" (الأفغاني، 1994 م، ص 229).

وكذلك أثبت أحمد أمين وجود مذهب نحوي في بغداد بقوله: إن التقاء الكوفيين والبصريين في بغداد كان سبباً في عرض المذهبيين ونقدهما والانتخاب منهما، ووجود مذهب منتخب كان من ممثليه ابن قتيبة، ومثله في ذلك أبو حنيفة الدينوري (أمين، 1998: 2/ 298).

واتفق معه يوسف خليف في أن التقاء الكوفيين والبصريين في بغداد كان سبباً في عرض مذاهب المدرستين واتجاهاتهما، ثم نقدها والانتخاب منها (خليف، ص 242).

وأثبت أحمد مكي أيضاً وجود مذهب بغدادي، إلا أنه يرى أن الفراء هو المؤسس الحقيقي لهذا المذهب الجديد، أي المذهب البغدادي، ثم بيّن منهج هذا المذهب بقوله: وما المذهب البغدادي إلا:

1- تحرر.

2- ومزج.

3- وتجديد.

وتلك هي مقومات مذهب الفراء. (مكي، 1964 م، ص 395).



وأثبت أحمد مكي هذا الرأي أيضًا بعد دراسته لمنهج الفراء بقوله: لم يتقيد الفراء بالمذهب الكوفي بل خرج عنه إلى مذهب البصريين، ولم يكن خروجه مجرد مخالفات جزئية، بل كان خروج من يرسم معالم الطريق لتأسيس مذهب جديد، فلا يقف عند حد الخلط بين المذهبين، بل يضع الأصول العامة التي يقوم عليها التخطيط الجديد. وهذا هو النهج الذي مازة عن غيره من سابقه ولحقه، ومن هنا قلنا: إنه هو المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادي. (مكي، 1964م، ص 395، 396).

وقد بين شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية) سير الدراسات النحوية في بغداد وكيفية بروز المذهب البغدادي الذي ظهر نتيجة لاتباع نُحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجًا جديدًا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعًا، وكان من أهم ما هيأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وتعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويُعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة.

وكان من هذا الجيل مَنْ يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية ومَنْ يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية. (ضيف، 2019، ص 245).

إذن الانتخاب من آراء المدرستين والخروج بآراء نحوية جديدة هو ما يميز الدراسات النحوية في بغداد، وهذان المظهران في تقدير محمد أبو القاسم هما: "أبرز مظهرين نتبين من خلالهما جدة هذه المدرسة، واتخاذها موقعها باطمئنان بين المدارس النحوية" (أبو القاسم، 2012، ص 113).

وعرّفت خديجة الحديثي المذهب البغدادي بقولها: "لقد ترددت في مؤلفات المحدثين تسميات مثل [مدرسة بغداد] أو [نحاة بغداد] أو [المدرسة البغدادية] أو [المذهب البغدادي] أو [البغداديين] وهم يعنون بذلك مذهبًا نحويًا خاصًا لا هو بالبصري الخالص، ولا بالكوفي الصريح، وإنما هو مذهب يقوم على الاطلاع على النحويين، والخلط بينهما ثم الانتخاب منهما لتكوين آراء خاصة بهذا الدارس أو ذاك". (الحديثي، 2001، ص 204).

ونفى بعض الباحثين المعاصرين وجود المدرسة البغدادية، منهم عبد الفتاح شلبي الذي قال: "لم تكن هناك -فيما أرى- مدرسة بغدادية قائمة بنفسها لها تعاليمها، غاية ما في الأمر أن رجالًا خلطوا بين المدرستين البصرية والكوفية، فرأوا رأيًا من هذه ورأيًا من الأخرى وإن كانوا في مذهبهم الأصيل يميلون إلى هذه أو يميلون إلى تلك، فيكونون بصريين أو كوفيين فحسب" (شلبي، 1989م، ص 446).

وردّ عليه عبد العال سالم مكرم بقوله: "إنّ هذا الإنكار للمذهب البغدادي لا نسلم بصحته، لأنّ آراء البغداديين ضمّتها كتب النحو، وكانت لهم آراء مستقلة لا تسير في موكب آراء البصريين، أو تتبع خطى الكوفيين، ويكفي أن أحيل الباحث إلى كتب النحو كالهمع، والتصريح، والأشمونى؛ ليرى صحة ما أقول. على أن اختيار البغداديين لرأي بصري أو كوفي يدل على أن لهم نظرات خاصة ومقاييس معينة، يستخدمونها في تفضيل رأي على رأي، أو إثارة مذهب على مذهب" (مكرم، 1978، ص 137).

وللدكتور فاضل السامرائي رأي في إطلاق اسم المذهب أو المدرسة على الدراستات النحوية في بغداد وهذا يتضح في قوله:

"لا يصح إطلاق اسم (مذهب) أو (مدرسة) إلا أن تكون هناك أسس مستقلة وآراء متميزة واضحة محددة وإلا فهو إما مذهب بصري وإما كوفي أو نحوهما. ويرى أن المكان وحده لا يصح أن يسم المدرسة باسم ما؛ فتعد مدرسة نحوية مستقلة، كما لا يصح أن يسم القائمين بها، فلا يصح -مثلا- عد المبرد إلا من البصريين وتُعلب إلا من الكوفيين، مع أنهما سكنا في بغداد. وهب أن نحويا بصريا سكن مدينة ما وبقي محتفظاً بأرائه البصرية فهل يعد هذا إلا بصريا؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ينبغي أن ينظر إلى هذا الأمر من ثلاث نواح، حتى يمكن إطلاق اسم (مدرسة) عليه.

أ- من حيث الأسس التي تتبعها في أصول البحث.

ب- من حيث المصطلحات.

ج- من حيث المسائل الخلافية.

فإن استقلت في كل ذلك فهي مدرسة خاصة، وإلا فهي تبع، وينظر إلى النحوي من هذه الأمور كذلك ويمكن أن تضاف ناحية أخرى هي نظرتة إلى نفسه فأين يعد نفسه أفي البصريين مثلاً أم في غيرهم؟". (السامرائي، ص 251).

ويقول مهدي المخزومي في كتابه (الدرس النحوي في بغداد): "تردد اسم البغداديين في مؤلفات المحدثين، وهم يريدون بهم جماعة من الدارسين يمثلون مذهباً خاصاً لا هو بالبصري ولا هو بالكوفي. وإنما هو مذهب يقوم على الانتخاب من كلا المذهبيين، وقد نشأ هذا المذهب من تلاقي المذهبيين القديمين في بغداد، ونهض به دارسون تلمذوا لأبي العباس ثعلب ممثل الكوفيين ولأبي العباس المبرد ممثل البصريين.

ويبدو أن المحدثين كانوا يصدرن عما جاء في فهرست ابن النديم إذ أُرّخ للدرس النحوي واللغوي وللنحاة واللغويين في المقالة الثانية، وكان قد قسمها إلى ثلاثة فنون: تكلم في الفن الثالث في أخبار النحويين واللغويين ممن خلط المذهبيين، وذكر منهم: ابن قتيبة، وأبا حنيفة الدينوري، وأبا موسى الحامض وأبا



القاسم الزجاجي وأبا الحسن بن كيسان وأبا عبد الله نبطويه، وأبا الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير.

ويدل على أن المحدثين كانوا يصدرن عما جاء في الفهرست أنهم كانوا يقيمون المذهب الجديد على أساس الاختيار والانتخاب من كلا المذاهب القديمين، وهو الذي كان ابن النديم يُعبّر عنه بخلط المذاهبين". (المخزومي، ص 186).

وانتهى مهدي المخزومي إلى أن القول بوجود مذهب ثالث إنما هو ضرب من الوهم جرّهم إليه أمور

منها:

1- ما ذكره ابن النديم في فهرسته.

2- وشيوع اسم البغداديين بإزاء اسم الكوفيين والبصريين.

وأضاف المخزومي أن ما ذكره ابن النديم لا ينهض دليلاً على سلامة مزاعم المُحدثين؛ لأن ابن النديم في تصنيفه النحاة واللغويين إلى بصريين وكوفيين وجماعة ثالثة خلطت المذاهب لم يكن ليعني ما يعنيه المحدثون، ولم يشر إلى أنّ الدارسين الذين خلطوا المذاهب كانوا قد اتخذوا لهم مذهباً نحوياً متميزاً يقف بإزاء المذاهب. (المخزومي، 1974، ص 201).

ويتبين لنا من هذا أن الدكتور مهدي المخزومي لا يرى وجوداً لمذهب بغداد، لكنه اعترف في كتاب آخر من كتبه بوجود مذهب بغداد، ونجد هذا في قوله: فليس المذهب البغداديّ إلا مذهبا انتخابياً، فيه الخصائص المنهجية للمدرستين جميعاً، على نحو ما فعل ابن مالك في محاولته الجمع بين المذاهب، وانتهجه منهجاً وسطاً بينهما. (المخزومي، 1958، ص 70).

ويتضح للباحثة مما تقدم أن المخزومي اعترف أولاً بوجود مذهب بغداد في أول مؤلفاته (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، ثم نفى ذلك في مؤلفه (الدرس النحوي في بغداد).

ويرى شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية) أنّ محاولة بعض الباحثين المعاصرين نفي وجود المدرسة البغدادية يعتمد على من يجعلون أفرادها في البصريين والكوفيين وأن علمين من أعلام جيلها الثاني يُنسبان أنفسهما في البصريين، وهما أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني إذ يعبران في تصانيفهما عنهما كثيراً بكلمة: أصحابنا، وينتصران في أغلب الأمر للآراء البصرية وكثيراً ما يطلق ابن جني على الكوفيين اسم البغداديين، وكانهم مدرسة واحدة. (ضيف، 2019، ص 245).

إذن فالسؤال الذي يظهر للباحثة هنا هو:

ما هي المواصفات والشروط التي يجب أن تتوافر في الدراسة النحوية ليصح إطلاق مصطلح المذهب

أو المدرسة عليها؟ وللإجابة عليه ترى الباحثة أنّ المقياس في تعيين ذلك هو تعريف المدرسة النحوية.

وبالرجوع إلى تعريفات الباحثين لمصطلح المدرسة النحوية نجد أنها تشتمل على:

- 1- جماعة من النحاة تنتسب إلى مكان معين.
- 2- هذه الجماعة لها نشاط نحوي يعتمد على منهج معين يتبعونه في دراسة النحو.
- 3- لهذه الجماعة آراء نحوية خاصة مستقلة.

فإذا نظرنا إلى النحويين البغداديين نجد أن هذه الشروط والمواصفات المذكورة متوافرة فيهم؛ لذا هم يستحقون أن نمنحهم هذا المصطلح مصطلح (المذهب البغدادي) أو (المدرسة البغدادية)، وسيرد تفصيل الجزئية الأخيرة في السطور التالية بعد عرض تفصيلي لمنهج النحاة في بغداد.

وترى الباحثة أن قول المعترفين بوجود مذهب بغدادي أو مدرسة بغدادية هو نتيجة لدراسة وبحث وإطلاع، فبعد دراستهم وبحثهم في الدراسات النحوية في بغداد بعد التقاء المذهبين النحويين البصري والكوفي وجدوا أن من الدارسين من وافق الكوفيين في آرائهم، ومنهم من وافق البصريين، وظهرت فئة ثالثة وازنت بين آراء المذهبين ورجحت رأياً على رأي وخرجت بآراء جديدة مستقلة وأضافت للدرس النحوي والصرفي، وهذه الآراء المستقلة والإضافات النحوية للنحويين البغداديين ضمتها كتب النحو وفصلتها، وهذه الفئة الأخيرة هي التي اصطلح على تسميتها بالمذهب البغدادي، أما الفئتان الأولى والثانية فلا تعدان في المذهب البغدادي ويمكن أن نسميهما تبعاً.

#### المبحث الثالث: منهج نحاة بغداد ومساهماتهم

انتهى الدارسون في بغداد ثلاثة اتجاهات في دراسة النحو العربي بعد دراستهم للمذهبين النحويين الكوفي والبصري، فمنهم من مال إلى آراء الكوفيين، ومنهم من مال إلى آراء البصريين، ومنهم من اختار من المذهبين ووازن بين آرائهما ثم رجح رأياً على رأي، وزاد على ذلك بالوصول إلى آراء جديدة مستقلة، وظهر الاتجاه الأول: اتجاه الميل إلى آراء الكوفيين نتيجة للحظوة التي نالها الكسائي الكوفي لدى الخلفاء العباسيين، فكانت العامل القوي في التفاف العلماء والطلاب حوله، وهذا العامل فتح الطريق لنشر النحو الكوفي ببغداد، وظهر الاتجاه الثاني: اتجاه الميل إلى آراء البصريين متأخراً عن الاتجاه الأول، وهذا الاتجاه وصفه شوقي ضيف بالاتجاه المقابل، واتبع هذا الاتجاه الزجاجي ثم أبو علي الفارسي وابن جني.

والذي يعيننا في هذه الدراسة هو الاتجاه الثالث اتجاه الاختيار من المذهبين والموازنة بينهما، هذا الاتجاه الذي فتح باب الاجتهاد، وقد أظهر لنا هذا الاتجاه آراء جديدة مبتكرة وإضافات مناسبة ابتدراها الدارسون النحويون في بغداد للدرس النحوي والصرفي؛ لأنها هي التي تميز ما اصطلح على تسميته بالمدرسة البغدادية.



ومن أبرز أعلام المدرسة البغدادية: الزجاج، وابن السراج، وابن كيسان، والزجاجي، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن الشجري، والزمخشري، وأبو البركات بن الأنباري، وأبو البقاء العكبري. ويرى الدكتور شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية) أن ابن كيسان هو الذي ابتداءً المدرسة البغدادية؛ لأنه عكف على آراء الكوفيين والبصريين دارسًا فاحصًا، منتخبًا لنفسه طائفة من الآراء البصرية وأخرى من الآراء الكوفية ومشتقًا لنفسه آراء جديدة مبتكرة. (ضيف، 2019م، ص 251).

وعدّ الدكتور شوقي ضيف الزجاج وابن السراج في المدرسة البصرية.

ومن الآراء المبتكرة للنحويين البغداديين: " ما انفرد به ابن كيسان في إجازته تذكير الفعل مع المبتدأ المؤنث مثل: [الشمس طلعت]، وتذكيره مع الفاعل المؤنث مثل: [قال فلانة] لسماها عن العرب، ومنها قوله في علة بناء أمس بأنها تضمنت معنى الفعل الماضي، وهو مبني، وقال الجميع: بنائها لتضمنها معنى لام التعريف، وقوله بإعراب غد لأنها في معنى الفعل المستقبل، وهو معرب". (علامة، 1993، ص 219).

وأجاز ابن كيسان تقديم حال المجرور عليه واحتج بقوله عز وجل: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً

لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: 28]. قال: إلا للناس كافة، أي إلى الناس، يقال: خرج القوم كافة، ولقيتهم كافة كما قال تعالى: ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ [البقرة: 208].

ورأى النحويون أن حال المجرور لا يتقدم عليه. (مكرم، 1978م، ص 150).

وذهب الجمهور في مثل (ما قام زيد ولكن عمرو) إلى أن الواو هي العاطفة ولكن حرف ابتداء، بينما

ذهب ابن كيسان إلى أن لكن هي العاطفة والواو زائدة. (ضيف، 2019م، ص 251).

ووجدنا الزجاجي يتابع البصريين غالبًا، وقد يتابع الكوفيين على نحو ذهابه مذهبه في أن (كأن) إذا

كان خبرها اسمًا جامدًا كانت للتشبيه مثل كأن زيدًا أسد، وإذا كان مشتقًا كانت للشك بمنزلة ظننت مثل كأن زيدًا قائم، وقد تأتي للتحقيق.

وكان البصريون يذهبون إلى أنها للتشبيه دائمًا. وكان يكثر من التوقف على آراء الكوفيين والبصريين

جميعًا محاولًا استنباط رأي جديد، ومن ذلك أن سبويه كان يذهب إلى أن سوى ظرف مكان دائمًا، وذهب

الكوفيون إلى أنها ظرف متمكن يستعمل ظرفًا كثيرًا وغير ظرف قليلًا، أما هو فذهب إلى أنها ليست ظرفًا

وأنها تقع فاعلًا في مثل جاء سواك، ومفعولًا به في مثل: رأيت سواك، وبدلًا أو استثناء في مثل: ما جاءني أحد

سواك أي أنه يجوز فيها حينئذ الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء. (ضيف، 2019، ص 254).

ومن آراء الزجاج قوله: القراءة الجيدة نصب الأرحام في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 1]. والمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر. فأما العربية، فإجماع النحويين أنه يقيح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمرة في حال الجر إلا بإظهار الجار، ويستقبح النحويون مررت به وزيد إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا: بك وبزيد. وقال الزجاج عن قوله تعالى: ﴿الْمَصَّ ۝١﴾ [الأعراف: 1]: وقال بعض النحويين: موضع هذه الحروف رفع بما بعدها، قال: المص (كتاب)، كتاب مرتفع ب(المص)، وكان معناه: المص حروف كتاب أنزل إليك. وهذا لو كان كما وصف لكان بعد هذه الحروف أبداً ذكر الكتاب. (مكرم، 1978، ص 148).

فقوله: ﴿الْمَرْ ۝١﴾ [المر: 1] الآية لا إله إلا هو الحى القيوم ﴿٢﴾ [آل عمران: 1، 2]. المدينة. يدل على أن (الم) لا رافع لها على قوله. ثم قال الزجاج بعد أن عرض لسور عديدة تبتدئ بهذه الحروف: وقد أجمع النحويون على أن قوله عز وجل: (كتاب أنزلناه إليك) مرفوع بغير هذه الحروف. المعنى: هذا كتاب أنزل إليك. ويجب على قائل هذا القول التثبت.. ولو كان كما يصف لكان مضمراً شيئاً، وكان المعنى (الم) بعض حروف كتاب أنزل إليك، فيكون قد أضم المضاف، وما أضيف إليه، وهذا ليس بجائز. (ضيف، 2019م، ص 148).

وقال الزجاج عن رفع إلا قليل منهم: فأما رفع إلا قليل منهم في قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: 66]. فعلى البديل من الواو، المعنى ما فعله إلا قليل منهم والنصب جائز في غير القرآن على معنى: ما فعلوه: استثنى قليلاً منهم. (مكرم، 1978، ص 148 – 149).

وكذلك اجتهد أبو علي الفارسي وانفرد بآراء لم يسبق إليها، من ذلك أن سيوبه وجمهور البصريين كانوا يذهبون إلى أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فمثل: كلمت محمداً وعلياً انتصب محمد وعلي جميعاً بكلمت. وذهب ابن السراج إلى أن حرف العطف هو العامل، أما أبو علي فرأى أن العامل في المعطوف فعل محذوف بعد أداة العطف لأن الأصل في مثل كلمت محمداً وعلياً كلمت محمداً وكلمت علياً، فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه، بدليل أنه يجوز إظهاره.

وذهب البصريون إلى أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً تعلق بفعل أو اسم فاعل محذوف هو الخبر، وكان الكوفيون يرون أن الظرف في مثل محمد عندك منصوب بالخلاف، وذهب أبو علي الفارسي مستضيئاً برأي ابن السراج إلى أن الجار والمجرور والظرف هما الخبر وليس هناك عامل محذوف معلقان به. وكان الجمهور يمنع العطف على محل المجرور في مثل مررت بزيد وعمرو، فلا يقال: عمراً بالنصب، وأجاز ذلك الفارسي. (ضيف، 2019، ص 261، 262).

ونجد آراء اجتهادية مستقلة أيضاً عند ابن جني منها أنه كان يجيز تقديم المفعول معه على المفعول قبله، فيقال: جاء وثياب الصوف البرؤ. وذهب إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً، وبذلك سَوَّغ تقدمه على المبتدأ في مثل: شاعر محمد، لأنه إنما تقدم على أحد عملي الرفع فيه وهو المبتدأ. (ضيف، 2019، ص 273).

وللأنباري آراء ابتكرها، منها: توجيهه تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: 56]. إنما قال: (قريب) بالتذكير لثلاثة أوجه: الأول أنه ذكّر حملاً على المعنى، لأن الرحمة بمعنى الرحم، وهو مذكر.

والثاني: أنه ذكّر، لأن المراد بالرحمة المطر، وهو مذكر. والثالث: أنه ذكّر على النسب، أي ذات قرب كقولهم: امرأة طالق وطامث، وحائض، أي ذات طلاق، وطمّث، وحيض. (الأنباري، 1980: 1/365).

وتوجيهه زيادة الباء في قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: 27]. فيقول: والباء في بمثلها زائدة، وتقديره: وجزاء سيئة سيئة مثلها كما جاء في موضع آخر: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: 40]. (الأنباري، 1980: 1/410).

ويستدل في توجيهه بالقرآن في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: 26]. و(ما) في قوله: (مثلا ما بعوضة) فيها ثلاثة أوجه:

الأول أن تكون زائدة أي مثلاً بعوضة، وبعوضة بالنصب على البديل من مَثَل. والثاني: أن تكون ما نكرة بدلاً من مثل أي مثلاً شيئاً بعوضة أي ببعوضة. والثالث: أن تكون ما بمعنى الذي، وبعوضة مرفوع لأنه خبر مبتدأ مقدر، وتقديره الذي هو بعوضة كقوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: 154]. أي هو أحسن. (الأنباري، 1980: 1/65، 66).

وللزمخشري آراء كثيرة انفرد بها، منها قوله: إن أما في مثل "أما زيد فذاهب" تعطي الكلام فضل تأكيد، وإن رافع الخبر هو الابتداء فقط، وكان ابن جني يرى أن رافعه الابتداء والمبتدأ، وجعل الجملة بعد إلا في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: 4]. صفة لقرية، وقال: إن الواو للصوصق الصفة، وجعلها غيره واو الحال. وفرّق بين التعديبة بالهمزة والتضعيف، فجعل التضعيف يفيد التكرار، فمثل نزل تفيد تكرار النزول بخلاف أنزل. وذهب إلى أن (لن) تفيد تأكيد النفي، بل تأبيده مثل لن أجب. (ضيف، 2019، ص 286).

وقال ابن الشجري: "في حذف جواب حتى في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ وَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: 73]. قال: أما حذف جواب "حتى إذا" فقال أبو إسحاق الزجاج: سمعتُ محمد بن يزيد، يذكر أن الجواب محذوف، وأن المعنى (حتى إذا جاءَ وهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وقال لهم خزنتُها سلام عليكم طِبْتُمْ فادخلوها خالدين) سَعِدُوا، فالمعنى في الجواب: حتى إذا كانت هذه الأشياء صاروا إلى السعادة، وقال أبو إسحاق الزجاج: وقال قوم: الواو مُقَحَّمة، والمعنى حتى إذا جاءَ وهَا فَتُحِتْ أَبْوَابُهَا، وقال: والمعنى عندي (حتى إذا جَاءَ وَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وقال لهم خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) دَخَلُوهَا، وَحُذِفَ الجواب، لِأَنَّ في الكلام دليلاً عليه" (ابن الشجري، 1992، ص 120، 121).

ويرى ابن الشجري: أنّ حذفَ الأجوبة في هذه الأشياء أبلغُ في المعنى، ولو قُدِّرَ في موضع دخلوها: فازوا، لكان حسناً (ابن الشجري، 1992، ص 120، 121).

هذه نماذج من آراء النحويين البغداديين تدل على مساهماتهم في الدراسات النحوية بما أضافوه من آراء مبتكرة، وبما أضافوه في التصنيف في علم النحو وأصوله، وممن صنف في ذلك: أبو بكر بن السراج الذي صنف كتاباً في أصول النحو. ووصف الأنباري هذا الكتاب بـ"أنه أحسن وأكبر مصنفاً، فإنه جمع فيه أصولَ علم العربيّة. وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيباً" (الأنباري، 1998، ص 220). وصنف أبو القاسم الزجاجي كتاب (الجمل) وهو مختصر في قواعد النحو، وكتاب (الإيضاح في علل النحو)، وصنّف أبو البركات الأنباري كتاب (لمع الأدلة في أصول النحو) حدّد فيه أقسام أدلة النحو وهي: نقل وقياس واستصحاب حال، ثم فصلها، وأقبل العلماء أيضاً على جمع مسائل الخلاف ودراستها والتأليف فيها، ومن هؤلاء ابن كيسان الذي صنّف كتاب اختلاف البصريين والكوفيين، تبعه أبو البركات الأنباري الذي جمع مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في كتابه (الإنصاف)، وحذا حذوه أبو البقاء العكبري الذي صنّف أيضاً في مسائل الخلاف في النحو.

ومن مصنّفات العلماء في النحو تصنيف الزجاج: كتاب المعاني في القرآن، وكتاب الفرق بين المؤنث والمذكّر، وكتاب فعلت وأفعلت. ووصف الزجاج بأنه كان من أكابر أهل العربيّة. وكان صاحب اختيار في علم النحو. (الأنباري، 1998، ص 216).

ولابن الخياط كتب منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب النحو الكبير، وابن الخياط هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور وعُرف بابن الخياط، قدم بغداد واجتمع بأبي إسحاق الزجاج، وجرت بينهما مناظرة. وهو ممن خلط المذهبين. (الأنباري، 1998، ص 218).



ولابن شُقيير من الكتب: كتاب مُختصر في النحو، وكتاب في المقصور والممدود، وكتاب في المذكر والمؤنث. وكان عالماً بالنحو، وكان على مذهب الكوفيين (الأنباري، 1998، ص 221).

وألّف أبو بكر الأنباري كتبًا كثيرة في علوم القرآن والحديث واللغة والنحو؛ أذكر منها كتاب الكافي في النحو، واسمه أبو بكر محمد بن القاسم بن بشر الأنباري النحوي، ووُصف بأنه كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين، وأكثرهم حفظًا للغة وأخذ النحو عن أبي العباس ثعلب (الأنباري، 1998، ص 231).

وصنّف أبو علي الفارسي كتبًا كثيرة حسنة لم يُسبق إلى مثلها؛ منها كتاب الإيضاح في النحو، وكتاب المقصور والممدود، واسمه أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، ووُصف بأنه كان من أكابر أئمة النحويين؛ وأخذ عن أبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج؛ وعلت منزلته في النحو. وأخذ عنه جماعة من حذاق النحويين، كأبي الفتح بن جني الذي صنّف في النحو والتصريف كتبًا أبدع فيها كالخصائص، والمنصف، وسر الصناعة، وفي المذكر والمؤنث، إلى غير ذلك.

وقد أشاد الأنباري بقدرات وإضافات ابن جني للدرس الصربي بقوله: "ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، فإنه لم يصنّف أحد في التصريف، ولا تكلم فيه أحسن ولا أدقّ كلامًا منه (الأنباري، 1998، ص 274، و287).

ويعد ابن جني وأستاذه أبو علي الفارسي ممن اتجه نحو فصل الصرف عن النحو بمصنفات مستقلة، و"أول من خطا تجاه فصل النحو عن الصرف، وأقامه علمًا مستقلًا المازني -من البصريين- في كتابه الذي سمّاه (التصريف)، ويسرّه بعده للمتخصصين من أمثال أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني" (علامة، 1993، ص 54).

وكتاب المازني هذا أول ما وصل إلينا من كُتُب تُعنى بالصرف وحدّه مستقلًا عن النحو. فالكتاب لسبويه جمع بين النحو والصرف. وقال ناشرا (المنصف): إن كتاب المازني من علم التصريف ككتاب سبويه من علم النحو في أن كلا منهما أصل في علمه: هذا في النحو وذاك في التصريف. (بكر، 1970، ص 127، 128).

وهذا الكتاب (كتاب التصريف للمازني) شرحه ابن جني في مصنف صربي مستقل سمّاه (المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني) مما ساعد على نشره، وصنّف أستاذه أبو علي الفارسي كتابًا مستقلًا في علم الصرف سمّاه (التكملة)، وهذا الكتاب يعد الآن من كتب التراث الصربي.

وصنّف ابن جني أيضًا كتابًا تعليميًا للمبتدئين في علم النحو سمّاه (اللمع في العربية) الذي تفرّد عن غيره من كتب النحو الأخرى بسميزات، من ذلك الإيجاز والاختصار والابتعاد عن الخلافات والعلل، فكان ابن جني في كتابه هذا يلخص القاعدة النحوية في أسلوب موجز معبر.



ومن الأساليب الموجزة عنده قوله عن البديل: "واعلم أن البديل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص، وعبرة البديل أن يصلح بحذف الأول وإقامة الثاني مقامه" (الواسطي، 2000، ص 16).

يعني أن البديل يشبه التوكيد في أنه يحقق ويشدد ويشبه الوصف في أنه يوضح ويخصص، فعندما تقول: جاء زيد نفسه، فنفسه توكيد استفدنا منه التحقيق والتشديد، وكذلك إذا قلنا: قال عمر الفاروق، الفاروق بديل من عمر، فحققت وشدت مثل التوكيد، وكذلك إذا قلنا: جاء عمر الكريم، فالكريم هنا وضحت وخصصت وهي صفة وكذلك الفاروق البديل.

وابن جني من النحويين البغداديين الذي أضافوا كثيرًا للدرس النحوي والصرفي بمصنفاته المتنوعة. وصنّف الزمخشري كتبًا حسنة منها كتاب المفرد والمؤلف في النحو، وكتاب المفصل في النحو. ووُصف الزمخشري بأنه كان نحوياً فاضلاً (الأنباري، 1998، ص 338).

وصنّف ابن الشجري في النحو تصانيف، وأملى كتاب "الأمالي"، وهو كتاب نفيس، كثير الفائدة، يشتمل على فنون من علوم الأدب. ووُصف ابن الشجري بأنه كان فصيحًا حلو الكلام، حسن البيان والإفهام. (الأنباري، 1998، ص 348).

هذه نماذج من الآراء المبتكرة للنحويين البغداديين عرضها البحث ليثبت وجود مذهب نحوي في بغداد، وكذلك ذكر البحث مساهمات النحويين البغداديين وإضافاتهم للدرس النحوي والصرفي بمصنفاتهم المتعددة والمتنوعة؛ فكل هذا يثبت وجود مدرسة نحوية بغدادية وفكر نحوي متجدد مختلف عن المدرستين السابقتين.

ويمكن تلخيص مساهمات النحويين البغداديين فيما يلي:

- 1- التأليف في أصول النحو، وجمع مسائل هذا العلم وبيانها.
- 2- جمع مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ودراستها.
- 3- الاتجاه في فصل الصرف عن النحو بمصنفات مستقلة.
- 4- مساهماتهم في التصنيف في علم النحو، وتنوع هذه المصنفات.
- 5- الآراء الجديدة المبتكرة المضافة لآراء المدرستين السابقتين.

### النتائج:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- 1- المذهب النحوي هو تسمية المتقدمين، والمدرسة النحوية هي تسمية المعاصرين، وأول من ابتدر هذه التسمية -من المعاصرين- مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) وثناه عبد الرحمن السيد في كتابه (مدرسة البصرة النحوية)، واستعمله شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية)، وكذلك خديجة الحديثي وغيرهم.



- 2- أن المذهب والمدرسة بمعنى واحد، ولا توجد حواجز كبيرة بين المصطلحين إلا أن الغالب في عصرنا الحاضر استعمال مصطلح المدرسة.
  - 3- المعيار الجغرافي كان الأساس الوحيد المتبع لتقسيم الدراسات النحوية إلى مدارس، وهذا يوضح لماذا حملت كل مدرسة اسم منطقة.
  - 4- المعيار الصحيح لتقسيم الدراسات النحوية أو الجماعات النحوية إلى مدارس هو الاشتراك في خط فكري معين، وإن كانوا من أماكن متفرقة.
  - 5- انقسم الباحثون المعاصرون إلى مؤيد ومعارض لوجود مدرسة نحوية في بغداد.
  - 6- اعتراف بعض الباحثين المعاصرين بوجود مدرسة نحوية في بغداد هو نتيجة لدراسة، وبحث، وإطلاع على الدراسات النحوية في بغداد.
  - 7- أن المقياس في تسمية الدراسة النحوية باسم المدرسة هو تعريفات الباحثين لمصطلح المدرسة النحوية، وبالرجوع إلى هذه التعريفات وجدت الباحثة توافر الشروط والمواصفات المذكورة في النحويين البغداديين، واستناداً إلى ذلك رأت الباحثة أن النحويين البغداديين يستحقون أن يطلق عليهم هذا المصطلح مصطلح المذهب البغدادي، أو المدرسة البغدادية.
  - 8- ما يميز المذهب البغدادي أو المدرسة البغدادية هو الاختيار من مذهب الفريقين الكوفي والبصري، وترجيح رأي على رأي، والزيادة عليهما بالوصول إلى آراء جديدة مبتكرة مستقلة، وهذه الآراء المبتكرة ضمتها كتب النحو.
  - 9- صنف النحويون البغداديون العديد من المصنفات في علم النحو وأصوله، وكذلك في علم الصرف؛ وهذه المصنفات المتنوعة شكّلت إضافةً للدرس النحوي والصرفي.
- التوصيات:
- توصي الباحثة الدارسين بإعداد دراسات مفصلة عن الآراء المبتكرة للنحويين البغداديين، وبيان إضافاتهم للدرس النحوي والصرفي.

## المراجع

### القرآن الكريم

- الأفغاني، سعيد. (1994). *في أصول النحو*، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.
- أمين، أحمد. (1998). *ضحى الإسلام*، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الأنباري. (1980). *البيان في غريب إعراب القرآن* (طه عبد الحميد طه، تحقيق)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن. (1998). *نزاهة الألباء* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق)، دار الفكر العربي.



الأنصاري، أحمد مكي. (1964). *أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة*، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

بكر، السيد يعقوب. (1070). *نصوص في النحو العربي*، دار النهضة العربية.

ابن جني. (1052). *الخصائص* (محمد علي النجار، تحقيق) دار الكتب المصرية.

الحديثي، خديجة. (2001). *المدارس النحوية* (ط.3). دار الأمل.

حسن، عبد الحميد. (1952). *القواعد النحوية* (ط.2). مكتبة الأنجلو المصرية.

حسن، محمد أبو القاسم. (2012). *مدارج في تاريخ النحو وأصوله والخلاف فيه*، المكتبة الوطنية.

خليفة، يوسف. (د.ت). *حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني للهجرة*، المكتبة العربية.

السامرائي، إبراهيم. (1987). *المدارس النحوية أسطورة وواقع* (ط.1). دار الفكر.

ابن الشجري. (1992). *أمالي ابن الشجري* [محمود محمد، تحقيق؛ ط.1]. مكتبة الخانجي.

شليبي، عبد الفتاح. (1989). *أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو*، دار المطبوعات الحديثة.

ضيف، شوقي. (2019). *المدارس النحوية* (ط.13). دار المعارف.

الطنطاوي، محمد. (د.ت). *نشأة النحو*، دار المعارف.

عمر، أحمد مختار. (1988). *البحث اللغوي عند العرب* (ط.6). عالم الكتب.

فاضل صالح، السامرائي. (1964). *ابن جني النحوي*، جامعة بغداد.

الفضلي، عبد الهادي. (1986). *مراكز الدراسات النحوية* (ط.1). مكتبة المنار.

المخزومي، مهدي. (1958). *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو* (ط.2). شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي.

المخزومي، مهدي. (1974). *الدرس النحوي في بغداد*، وزارة الإعلام.

أبو المكارم، علي. (2005). *تقويم الفكر النحوي*، دار غريب.

مكرم، عبد العال سالم. (1978). *القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية* (ط.2). مؤسسة جراح الصباح.

الواسطي. (2000). *شرح اللمع في النحو* (رجب عثمان محمد، تحقيق؛ ط.2). مكتبة الخانجي.

ابن النديم، محمد، أبي يعقوب. (1921). *الفهرست*، المكتبة التجارية الكبرى.

#### Arabic References

al-Qur'ān al-Karīm

al-Afghāni, Sa'īd. (1994). *fi uṣūl al-naḥw*, Mudiriyyat al-Kutub wa-al-Maṭbū'āt al-Jamī'iyah.

Amīn, Aḥmad. (1998). *Ḍuḥā al-Islām*, al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-'Āmmah lil-Kitāb.

al-Anbārī. (1980). *al-Bayān fi Gharīb i'rāb al-Qur'ān* (Tāhā 'Abd al-Ḥamīd Ṭāhā, taḥqīq), al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-'Āmmah lil-Kitāb.

al-Anbārī, Kamāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān. (1998). *Nuzhat al-alibā'* (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, taḥqīq), Dār al-Fikr al-'Arabi.



- al-Anṣārī, Aḥmad Makkī. (1964). Abū Zakarīyā alfrā' wa-madhhabuhu fī al-naḥw wa-al-lughah, al-Majlis al-A'lá li-Ri'ayat al-Funūn wa-al-Ādāb wa-al-'Ulūm al-ijtimā'iyah.
- Bakr, al-Sayyid Ya'qūb. (1070). *nuṣūṣ fī al-naḥw al-'Arabī*, Dār al-Nahḍah al-'Arabīyah.
- Ibn Jinnī. (1052). *al-Khaṣā'is* (Muḥammad 'Alī al-Najjār, taḥqīq) Dār al-Kutub al-Miṣrīyah.
- al-Ḥadīthī, Khadijah. (2001). *al-Madāris al-naḥwīyah* (3rd ed.). Dār al-Amal.
- Ḥasan, 'Abd al-Ḥamid. (1952). *al-qawā'id al-naḥwīyah* (2nd ed.). Maktabat al-Anjli al-Miṣrīyah.
- Ḥasan, Muḥammad Abū al-Qāsim. (2012). *Madārij fī Tārīkh al-naḥw wa-uṣūlih wākhlaḥ fīhi*, al-Maktabah al-Waṭaniyah.
- Khulayyif, Yūsuf. (D. t). *ḥayāt al-shī'r fī al-Kūfah ilá nihāyat al-qarn al-Thānī lil-Hijrah*, al-Maktabah al-'Arabīyah.
- al-Samarrā'ī, Ibrāhīm. (1987). *al-Madāris al-naḥwīyah uṣūrat wa-wāqī'* (1st ed.). Dār al-Fikr.
- Ibn al-Shajarī. (1992). *Amāli Ibn al-Shajarī* [Maḥmūd Muḥammad, taḥqīq ; 1st ed.], Maktabat al-Khānjī.
- Shalabī, 'Abd al-Fattāh. (1989). *Abū 'Alī al-Fārisī ḥayātuhu wa-makānatuhu bayna a'immat al-tafsīr al-'Arabīyah wa-āthāruh fī al-qirā'āt wa-al-naḥw*, Dār al-Maṭbū'at al-ḥadīthah.
- Ḍayf, Shawqī. (2019). *al-Madāris al-naḥwīyah* (13th ed.). Dār al-Ma'ārif.
- al-Ṭanṭawī, Muḥammad. (N. D). *Nash'at al-naḥw*, Dār al-Ma'ārif.
- 'Umar, Aḥmad Mukhtār. (1988). *al-Baḥth al-lughawī 'inda al-'Arab* (6th ed.). 'Ālam al-Kutub.
- Fāḍil Ṣalīh, al-Samarrā'ī. (1964). *Ibn Jinnī al-Naḥwī*, Jamī'at Baghdād.
- al-Faḍlī, 'Abd al-Ḥadī. (1986). *Marākiz al-Dirāsāt al-naḥwīyah* (1st ed.). Maktabat al-Manār.
- al-Makhzūmī, Mahdī. (1958). *Madrasat al-Kūfah wa-manhajuhā fī dirāsah al-lughah wa-al-naḥw* (2nd ed.). Sharikat Maktabat wa-Maṭba'at Muṣṭafá al-Bābī.
- al-Makhzūmī, Mahdī. (1974). *al-dars al-Naḥwī fī Baghdād*, Wizārat al-I'lām.
- Abū al-Makārim, 'Alī. (2005). *Taqwīm al-Fikr al-Naḥwī*, Dār Gharīb.
- Mukarram, 'Abd al-'Āl Ṣalīm. (1978). *al-Qur'ān al-Karīm wa-atharuhu fī al-Dirāsāt al-naḥwīyah* (2nd ed.). Mu'assasat Jarrāh al-Ṣabāh.
- al-Wāsiṭī. (2000). *sharḥ al-Luma' fī al-naḥw* (Rajab 'Uthmān Muḥammad, taḥqīq; 2nd ed.), Maktabat al-Khānjī.
- Ibn al-Nadīm, Muḥammad, Abī Ya'qūb. (1921). *al-Fihrist*, al-Maktabah al-Tijāriyah al-Kubrā.

